



## المادة ١٩

الحملة العالمية لحرية التعبير

للتنشر الفوري  
14 حزيران 2007

**مصر: منظمة " المادة 19 " تطالب بتبرئة الصحفية هويدا طه معدة البرامج في قناة الجزيرة في جلسة الاستئناف المقرر عقدها في 16 حزيران/ يونيو 2007**

تطالب منظمة " المادة 19 " بتبرئة الصحفية هويدا طه معدة البرامج في قناة الجزيرة التي حوكت غيابياً في شهر ايار/ مايو بالحبس لستة اشهر مع الاشغال الشاقة. ومن المقرر أن تقوم محكمة جناح مستأنف النزاهه يوم السبت 16 حزيران/ يونيو 2007 بالنظر في الإستئناف المقدم من هيئة الدفاع عنها.

وكانت محكمة جناح النزاهة قد قضت غيابياً في 2 من شهر أيار/ مايو 2007، بحبس الصحفية هويدا طه لمدة ستة اشهر مع الاشغال الشاقة على خلفية إتهامها بإعداد فيلم وثائقي عن التعذيب في مصر، وهو الفلم الذي عرضته قناة الجزيرة الفضائية في شهر نيسان/ أبريل واصبح بمثابة شهادة موثقة على كيفية تعامل اجهزة الأمن مع المواطنين في مصر.

وقالت الدكتورة انبيس كالامارد، المديرية التنفيذية لمنظمة المادة 19 ان "هذه فرصة جيدة للجهاز القضائي المصري باتخاذ القرار الصحيح، احترام المعايير الدولية لحرية التعبير عن الرأي والمحاكمة العادلة. من الضروري ان تحترم مصر التزاماتها الدولية".

لقد عوقبت هويدا طه وفقاً للمادة 80 (د) فقرة 1 من قانون العقوبات والمادة 178 مكرر (ثانياً) فقرة 1 من نفس القانون بتهمة: "مباشرة نشاط من شأنه الإضرار بالمصالح القومية لمصر" وتهمة "صناعة وحياسة ونقل صور وتسجيلات من شأنها الإساءة الى سمعة البلاد سواء كان ذلك بمخالفة الحقيقة أو اعطاء وصف غير صحيح أو ابراز مظاهر غير لائقة". وقد حكمت عليها المحكمة ايضاً بغرامة قدرها عشرين ألف جنيه ومصادرة الكمبيوتر المحمول الخاص بها وعدد من الأشرطة المصورة التي تم الاستلاء عليها عند استيقافها في مطار القاهرة في شهر كانون الثاني/ يناير 2007.

وتعرب منظمة المادة 19 عن قلقها لان هذا الانتهاك ينافي حق الصحفية هويدا طه بحرية التعبير عن الرأي الذي تضمنه المواثيق الدولية ولا يتوافق مع المعايير الدولية للمحاكمة العادلة. كذلك تعرب المنظمة عن قلقها لأن المحكمة لم تستجب لعدد من طلبات الدفاع ومنها طلب الدفاع باستدعاء الأشخاص الأربعة الذين تم مقابلتهم بالفلم للأدلاء بشهادتهم التي تؤكد صحة القصص التي عرضت.

كذلك تعرب المادة 19 عن قلقها ازاء استمرار استعمال السلطات المصرية المادة 80 والمادة 178 من قانون العقوبات والمواد القانونية الأخرى لإسكات اي نقد ضد سياسات وممارسات السلطات المصرية.

وأكدت الدكتورة كالامارد ان " القضية ضد الصحفية هويدا طه ليست قضية خاصة بل جزء لا يتجزأ من سلسلة إعتداءات تمارسها الحكومة المصرية عن طريق استغلال المسار القانوني من أجل تكميم الأصوات المعارضة لسياسات وممارسات الحكومة وقمع حرية التعبير في مصر".

وفي الوقت الذي تطالب فيه منظمة المادة 19 بتبرئة الصحفية هويدا طه، فإنها تجدها مناسبة للتأكيد على ضرورة تعديل قانون العقوبات المصري ليتوافق مع المعايير الدولية والتزامات مصر وإحترامها لحقوق الإنسان، خاصة أنها دولة طرف في العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية والميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، وكلا الإتفاقيتين تنصان على ضمان حق الأفراد في حرية التعبير عن الرأي وحق الإنسان المطلق في المحاكمة العادلة.

للمزيد من المعلومات الرجاء الاتصال مع هدى روحانا، منسقة برنامج الشرق الاوسط وشمال افريقيا:  
هاتف: +44 207 2789292  
بريد الكتروني: [hoda@article19.org](mailto:hoda@article19.org)